

قرر :

مادة ١ - يعاد تقدير الإيجار السنوي للأراضي الزراعية الواقعة بالجهات المحيطة بالكشف المراقب والمدونة على الخرائط المراقبة وذلك طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه.

مادة ٢ - تسرى الضريبة المعدلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر برأس الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (١٦ فبراير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

كشف رقم ١

بيان النواحي الواقعة بها الأراضي التي سيعاد تقديرها

١ - محافظة الشرقية

مركز أبو كبير : أبو كبير - سترى .

مركز الحسينية : ساكن الغرب - منشية أبو عاص .

مركز فاقوس : منشأة نيهان - سواده - أكاد الفيلية - الغزال -
كفر شاويش - الفدادة .

مركز كفر صقر : شبيط الحرابوه - كفر صقر .

٢ - محافظة الدقهلية

مركز أجا : كفر عوض السنبلة - كفر الشرافوه السنبلة - منشأة
ميد الني .

مركز السنبلون : زفرا - قاج العز .

مركز دكتنس : الكردى - كفر الكردى - بربال القديمة - الدراكه -
ميت تامة - ميت طاهر - منية النصر - النزل - تغلى جيد المؤمن
والشيخ رضوان - جزيرة القباب الكمامه - درب المضر - ميت
سويد وطيل - ميت فارس وكفرها .

٣ - محافظة دمياط

مركز فادسكور : سيف الدين - كفر الشناوى - كفر العرب -
الثنيمية .

مركز دمياط : شطفيط النصارى - شطا .

مركز كفر سعد : الركابية - كفر البطيخ .

قرر :

مادة ١ - ينبع الضباط المذكورين بالقرارات سالفه الذي ملاوة
إقليم على الوجه الآتي :

من رتبة النقيب فأعلى :

قانون جندياً شهرياً ، التروج .

ستون جنيهاً شهرياً ، الأعزب .

من رتبة الملائم فأعلى :

ستون جنيهاً شهرياً ، التروج .

خمسون جنيهاً شهرياً ، الأعزب .

مادة ٢ - على قائد القائد الأعلى تنفيذ هذا القرار .

صدر برأس الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (١٦ فبراير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٣

بإعادة تقييم إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وحل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وحل المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي
الزراعية لاتخاذه أساساً لتعديل ضرائب الأطبان ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطبان والتواتين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي ؛

وحل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ بشأن إزالة أجرة الأراضي
الزراعية ؛

وحل ما أرائه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الريادة ؛

قرار :

مادة ١ - حددت صافي أصول الميزة العامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٨ بمبلغ أربعة عشر مليونا وأربعين ألفا وثمانمائة وثمانية وتلائون جنيهًا على النحو الآتي:

جنيه	
١٣,٣٧٥,٨٠٢	قيمة موجودات بالخدمة لم يتم استهلاكها.
١,٢٠٦,٢٤٧	قيمة موجودات خوده وتعتبر أمانة لدى الميزة تسدل لخزانة العامة عند التصرف فيها.
٢,١١٨,١٨٢	التقدمة ورصيد حسابات المدينين.
١٧,٧٠٠,٢٢١	
٣,٢٨٢,٣٩٣	نزييل الالتزامات التي على الميزة.
١٤,٤١٧,٨٢٨	جملة الأصول (وهي مبنية رأس المال المصرح به).
١,٢٠٦,٢٤٧	نزييل قيمة الموجودات المفردة والتي تعتبر أمانة لدى الميزة إلى أن يتم التصرف فيها وسدادها لخزانة.
١٣,٢١١,٥٩٦	صافي حصة الحكومة في رأس المال.

مادة ٢ - يتفق وزير الخزانة والمواصلات على الطريقة والأوضاع التي تقوم بها الميزة العامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية لسداد ما جبته من الميزانية الإنتاجية بعد ٢٠/٦/١٩٥٨ إلى الخزانة على أساس وبفائدة وكذا الفائدة السنوية المستحقة على حصة الحكومة في رأس مال الميزة، على أن يؤخذ في الاعتبار ما آلت إلى الخزانة العامة من فائض إيرادات الميزة في السنوات المذكورة.

على أن يعتبر هذا الاتفاق إحدى وثائق هذا القرار.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر براسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (٦ فبراير سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

كشف رقم ٢

٤ - محافظة كفر الشيخ

مركز بلا : الكوم الطويل - البا وعزبها - بلا.

مركز دسوق : عزب أبو مندور.

مركز كفر نو : مطوي.

مركز كفر الشيخ : العباسية.

٥ - محافظة الفيوم

مركز الفيوم : العدوة.

مركز طامية : مشاهة الدكتور الجمال.

٦ - محافظة أسيوط

مركز الدارى : الشعيب عيان - البلاضية - العقال بحرى.

٧ - محافظة سوهاج

مركز أسميم : الدبابات.

مركز المرافة : البطاخ - العمور - بني وشاح.

مركز ساقنه : البلاوية - الفراسية - الريانة بالكتكانة - الريانة بالطاجز - الطوابل الغربية - الطوابل الشرقية - القراءة شرق - العواية.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلم الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢؛

وعلم القرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٧ بالإذن لوزير المواصلات في التعاقد مع الحارس العام على أموال الرعاية البريطانية والفرنسية والاستراليين في شأن أيلولة موجودات كل من شركة إيسترن تلغراف وشركة ماركوني راديو التلفافية؛

وعلم القرار الجمهوري رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة عامه لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية؛

وعلم مذكرة وزير المواصلات المؤرخة ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ المتضمنة ما انتهت إليه بذمة تفويت أصول المواصلات السلكية واللاسلكية المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨؛

وعلى موافقة مجلس الريادة؛